الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.25

Distr. General

15 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

# الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين**

**المعقودة بالمقر في نيويورك**

**الجمعة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠**

**الرئيس:** السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

## المحتويات

كلمة السيد ليونارد، الأستاذ في معهد جون ف. كيندي للحكم، التابع لجامعة هارفرد، بشأن وضع السياسات الاستراتيجية

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع)

(ج) الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

**كلمة السيد ليونارد، الأستاذ في معهد جون ف. كيندي للحكم، التابع لجامعة هارفرد، بشأن وضع السياسات الاستراتيجية**

١ - **السيد ليونارد** (الأستاذ في معهد كيندي للحكم، التابع لجامعة هارفرد): قدم عرضا عن وضع السياسات الاستراتيجية في البلدان الديمقراطية عرف فيه بالمفاهيم المترابطة، حسب رأيه، للسياسة الاستراتيجية، وإدارة الشؤون العامة، والديمقراطية.

٢ - **السيد شنغ** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) **والسيدة ليندي** (الولايات المتحدة الأمريكية) **والسيد با** (السنغال) **والسيد آلوم** (بنغلاديش) **والسيدة كامينغس** (ترينيداد وتوباغو): طرحوا أسئلة أجاب عليها السيد ليونارد.

**علقت الجلسة في الساعة ١١/٢٥ واستؤنفت في الساعة ١١/٣٠**

**البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية** (تابع) (A/52/139، A/52/284، A/52/347، A/52/447-S/1997/775، A/52/460)

(ج) **الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة** (A/52/132-E/1997/57، A/52/413، E/1997/73)

٣ - **السيد وابيغن** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): ذكّر بأن الدول الأعضاء الـ ١٨٦ التي شاركت في المؤتمر العالمي للأغذية قد أكدت من جديد، باعتمادها بالإجماع إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، أن لكل فرد الحق في تغذية سليمة وجيدة وأنه لا يمكن أن يطاق أن يظل في جميع أنحاء العالم أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع، وأنها مصممة على أن تخفض بحلول عام ٢٠١٥ عدد الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة النصف، وقد ارتأى البعض أن هذا الهدف متواضع جدا. ويتعلق الأمر هنا بهدف أدنى وواقعي ينبغي بلوغه فورا. وينبغي بالتالي التقدم بمزيد من السرعة في مكافحة سوء التغذية.

٤ - وأكد ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن معظم الجهود يجب أن تبذل على المستوى الوطني وأن على الحكومات أن تهيئ البيئة السياسية والاقتصادية الكفيلة بضمان الأمن الغذائي لسكانها. ونظرا لتعدد أبعاد المشاكل الواجب تسويتها، فإنه لا بد من أن تتعاون عدة مؤسسات ووكالات عامة لتيسير مهمة الحكومات. وقد شرعت في هذا الصدد منظمة الأغذية والزراعة في مساعدة البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال على وضع استراتيجيات للتنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٠. وهي تضطلع أيضا بعمل ميداني، في إطار البرنامج الخاص بالأمن الغذائي، يرمي إلى زيادة الإنتاج الغذائي وتعزيز الاستقرار في ٨٦ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز في المواد الغذائية وتعيش فيها أغلبية الذين يعانون من سوء التغذية، البالغ عددهم ٨٤٠ مليون نسمة. وعقدت منظمة الأغذية والزراعة بناء على طلب الحكومات اتفاقات مع البنك الدولي والمصرف الأفريقي للتنمية والمصرف الإسلامي للتنمية اتفاقات قد يتسنى بموجبها تقديم موارد كبيرة إلى البرنامج الخاص.

وأحرزت المنظمة كذلك تقدما في وضع نظام للمعلومات ورسم خرائط للمناطق التي ينعدم فيها الأمن والمناعة الغذائيين.

٥ - ولن تستطيع الحكومات تحقيق النتائج المرجوة بدون مشاركة فعلية من المجتمع المدني بأسره. ولقد كان الاحتفال السنوي باليوم العالمي للتغذية مناسبة اتخذت فيها شتى أنواع المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص ووسائط الإعلام والمباشرين للأعمال الحرة. وهكذا، فقد شارك ما يزيد على ٦٠ بلدا ومئات القنوات التلفزيونية في أول تظاهرة تلفزيونية عالمية TELEFOOD، لأغراض التوعية بخطر المشاكل المتسببة في انعدام الأمن الغذائي، وتعبئة الرأي العام لمكافحة الفقر وسوء التغذية.

٦ - واستطرد قائلا إن لجنة التنسيق الإدارية، المكلفة بتأمين المتابعة المشتركة بين المؤسسات لمؤتمر القمة العالمي للأغذية، قد أيدت مقترح منظمة الأغذية والزراعة الداعي إلى إنشاء شبكة للتنمية الريفية والأمن الغذائي تجمع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي من جميع الحكومات أن تقدم إليها في أجل أقصاه ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تقريرا أولا عن تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة في عام ١٩٩٧. وحث ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة جميع البلدان على الاستجابة إلى طلب اللجنة التي ستضع أيضا تقارير عن متابعة التنسيق بين المؤسسات.

٧ - وختم بالقول إنه لا يزال هناك الكثير مما يجب إنجازه للوفاء بالالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة، لكن الترتيبات اللازمة قد اتخذت لتمكين المجتمع الدولي من مساعدة البلدان على توفير الغذاء الكافي لكل مواطنيها.

٨ - **السيد كامندو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن نجاح مؤتمر القمة العالمي للأغذية يقيم الدليل على أن جميع البلدان مصممة على مكافحة الجوع والفقر وخفض عدد الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويحث، في هذا الصدد، المجتمع الدولي على مضاعفة الجهود لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وسيتوقف تنفيذ خطة عمل ذلك المؤتمر، إلى حد بعيد، على الموارد وعلى التقنيات المسخرة لسكان الريف ولا سيما النساء. فمكافحة الجوع وسوء التغذية إنما تعني بالنسبة للمرأة في المناطق الريفية النامية، معركة حياة أو موت. ولا بد من الإشادة في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة، وهي جهود تستخدم فيها التقنيات المناسبة للحيلولة دون ضياع الحبوب بعد حصادها، مما يمثل أحد العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في عدد من البلدان النامية. ويحث السيد كامندو البلدان الصناعية على دعم العمل الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

٩ - ومضى يقول إن الأمن الغذائي لا يعني فقط زيادة الانتاج الغذائي: يجب أيضا تمكين كل فرد من الحصول على ما يكفيه من الأغذية. فالجوع عقبة هائلة تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدد كبير من البلدان النامية. وإذا أراد المجتمع الدولي أن يتيح لهذه البلدان أسباب تحقيق التنمية، فعليه أن يسارع بتسوية مشكلة الجوع التي تترتب عليها آثار لا يمكن تداركها. فالمرأة التي تعاني من سوء التغذية تلد أطفالا تكون حياتهم في خطر منذ البداية. والمرأة عنصر أساسي في مكافحة الفقر لأنها تضطلع بدور حاسم في تحقيق الأمن الغذائي للأسرة، ولذا فإن إتاحة الموارد لها إنما تعني إتاحة الموارد لتحقيق الأمن الغذائي.

١٠ - **السيد مييير** (لكسمبرغ): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي فضلا عن بلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، فقال إن المؤتمر العالمي للأغذية قد مكّن من اعتماد نهج جديد بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي. فالأبعاد المتعددة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي تقتضي الاضطلاع بالأنشطة على المستويات الوطني، والحكومي الدولي، والمشترك بين المؤسسات. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الحكومات هي التي تعود إليها أولا مسؤولية متابعة مؤتمر القمة العالمي وتعزيز الأمن الغذائي وتنفيذ السياسات الإنمائية التي من شأنها أن تكفل توزيع الموارد بمزيد من العدالة. فالبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السلمية والمستقرة والمواتية هي وحدها التي تساعد الدول على اعتماد سياسات فعالة في مجالي الأمن الغذائي ومكافحة الفقر.

١١ - ومضى يقول إنه ينبغي ألا يستهان بدور المرأة في توفير الأغذية. فإشراكها في اتخاذ القرار وحصولها، على قدم المساواة مع الرجل، على الأراضي والائتمانات والميراث عاملان مهمان لضمان الأمن الغذائي. ويرفض الاتحاد الأوروبي بقوة، في هذا الصدد، جميع أشكال التمييز ضد الفتيات في توزيع الموارد الغذائية.

١٢ - وأضاف قائلا إنه يؤيد على المستوى الوطني النداء الموجه إلى الحكومات في إعلان روما لدعوتها إلى الدخول في تعاون نشط فيما بينها ومع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية فضلا عن القطاعين العام والخاص بغية وضع برامج تكفل الأمن الغذائي للجميع. وسيراعي الاتحاد الأوروبي الآثار التي ستترتب على تعديل سياسته الزراعية بالنسبة للبلدان النامية، وسيولي اهتماما أكبر لحالة تلك البلدان في السوق الدولية للمواد الغذائية ولمسالة الأمن الغذائي.

١٣ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية بمكان أن تنعكس متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية في أنشطة جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية. ولئن اضطلعت منظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد بدور هام جدا فإن ذلك لا يعني أن الأمن الغذائي ليس مشكلة تهم أكثر من قطاع وتهم جميع وكالات الأمم المتحدة وتتطلب معالجتها توخي نهج متماسك.

١٤ - وقد احتفل الاتحاد الأوروبي باليوم العالمي للأغذية الذي كان موضوعه لعام ١٩٩٧ "الاستثمار في الأمن الغذائي". بيد أن هذا الاستثمار ينبغي ألا يقصر على مجرد نقل رؤوس أموال أو تكنولوجيا بل يجب أن يهدف أيضا إلى تحسين الصحة والتعليم الابتدائي ولا سيما بالنسبة إلى الفتيات، وإشراك الفقراء في تخطيط البرامج الإنمائية وتوزيع الموارد على نحو أفضل.

١٥ - **السيد نيبنسيا** (الاتحاد الروسي): قال إنه يؤيد التدابير الأولى التي اتخذت لتعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات على مستوى منظومة الأمم المتحدة ليمكن بذلك تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وأضاف أنه يرحب بالاستنتاجات التي انتهى إليها الأمين العام في الفقرة ٤٢ من مذكرته بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية (A/52/132). واستطرد يقول إنه غير مقتنع بأنه قد أحرز تقدم حقيقي منذ انعقاد مؤتمر القمة وحبذا لو قُدمت إلى وفده وثيقة تتضمن قائمة بالتدابير الملموسة المتعين اتخاذها لمتابعة قرارات مؤتمر القمة. وبالتالي، فإنه لا يمكن الآن إلا الاكتفاء بتبادل آراء مبتذلة بشأن أهمية ذلك المؤتمر، وتناول محتويات المذكرة المشار إليها آنفا بالشرح.

١٦ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي يتساءل في هذا الصدد عن الإجراءات المتخذة استجابة للترتيبات المقترحة للمتابعة المشتركة بين المؤسسات لمؤتمر القمة ويسأل عما إذا قُدمت الى لجنة التنسيق الإدارية تقارير عن طريق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية أو اللجنة الحكومية الدولية للتنمية المستدامة ويتساءل وفده أيضا عما إذا أجريت مشاورات تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء آلية للمتابعة ووضع برنامج عمل أولي مع الشركاء الآخرين للأمم المتحدة على نحو ما أوصت به لجنة التنسيق الإدارية. ويود وفد الاتحاد الروسي أن يحصل من الأمانة العامة على معلومات بشأن الأنشطة التي تضطلع بها الأفرقة المواضيعية في إطار نظام المنسقين المقيمين وبمشاركة من الحكومات والشركاء الآخرين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بغية مساعدة البلدان. وأخيرا، يود الوفد الروسي أن يستفسر عما إذا كان نظام الاتصال الالكتروني، بما في ذلك نشر التقارير الدورية عن الأنشطة بواسطة الاتصال الحاسوبي، يجري بصورة مرضية.

١٧ - ويأمل الاتحاد الروسي أن يتيح التقرير الذي ستقدمه لجنة التنسيق الإدارية الى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٨، زادا فكريا يثري المناقشة بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

١٨ - **سيدنا مارتينو** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن التغذية والتنمية الزراعية المستدامة عنصران هامان لحل مشكلة الجوع في العالم وهي إحدى المشاكل الأكثر واقعية وشيوعا بالنسبة لفئات السكان الفقيرة والمهمَّشة. وتؤكد الدراسات أن في العالم ما يكفي من الأغذية لسد احتياجات الجميع وأن المشكلة ليست مشكلة كمية. فالأسباب الحقيقية للجوع متعددة وتتصل، على وجه الخصوص، بالتدابير الاقتصادية والسياسية. وعلى غرار ما لاحظه البنك الدولي، فإن الأمن الغذائي وثيق الصلة بالفقر: فالأغذية، في الواقع، متاحة لكنها في غير متناول الفقراء. والاختلالات في السياسات الزراعية أوجدت تباينات كبيرة بين أسعار المواد الأولية والمواد الغذائية. ومن جهة أخرى، فإن البلدان النامية الشديدة المديونية لم تعد تستطيع الحصول على ائتمانات وبالتالي على التكنولوجيا التي من شأنها أن تساعدها على تحسين انتاج الأغذية.

١٩ - ومضى يقول إن الجوع أصبح في القرن العشرين، من وجهة نظر سياسية، وسيلة قمعية وإن الحرب هي السبب الوحيد في حالات الجوع السائدة التي سُجلت في السنوات الأخيرة كتلك التي تحدث، مثلا، عندما تمنع الفصائل المتحاربة وصول المساعدة الإنسانية ولا سيما الغذائية إلى المدنيين. وقد تنشأ حالات الجوع أيضا بسبب المبالغ الضخمة المخصصة للتسلح. وأخيرا، فإن الإنتاج الزراعي لا يُستأنف بصورة عادية بسبب وجود الألغام. وينبغي كذلك توجيه الانتباه إلى آثار الحظر المفروض لأسباب سياسية: إن قرارات الحظر، الموجهة مبدئيا ضد أنظمة، قد تهدد الأمن الدولي، وهي تؤثر أشد ما تؤثر في أشد السكان فقرا ولا سيما النساء والأطفال.

٢٠ - وأضاف قائلا إنه برغم تأثير الكوارث الطبيعية وتقلبات الطقس على الإنتاج الزراعي، فإن الجوع وانعدام التنمية الزراعية المستدامة ليسا بالتالي وليدي الصدفة فقط وإنما هما نتيجة خيارات وقرارات خاطئة. وقد أصبحت مساهمة التنمية الزراعية المستدامة في حل مشاكل الجوع عاملا لا يمكن إنكاره. ويمكن أن يتيح الاستثمار في مجالات التعليم والصحة الأساسية وغيرها من الخدمات سبل زيادة الإنتاج. وينبغي أيضا تحسين فرص الوصول إلى الأسواق الزراعية المحلية وإلى الائتمان وتطوير التدريب المهني، وتسهيل نقل وتسويق المحاصيل والماشية. ولا يتعلق الأمر هنا بزيادة كميات الأغذية الزراعية فقط وإنما بالاستجابة إلى نداء التضامن

والعدل ومكافحة الفقر والجوع اللذين ينالان من كرامة الإنسان، والسعي بروح من التآخي إلى تقاسم الموارد بقدر أكبر من العدالة على نحو ما دعا إليه البابا جون بول الثاني في رسالته إلى مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

٢١ - **السيد تالبو** (غيانا): أيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن الزراعة هي المحرك الأساسي لاقتصاد غيانا حيث أنها هي المصدر الأول للإيرادات والعمالة. وتولي حكومة غيانا بالتالي اهتماما كبيرا لنتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية. فالجوع وسوء التغذية غير مقبولين؛ ولا يتمثل الهدف من تحقيق الأمن الغذائي للجميع في إنتاج ما يكفي من الطعام فقط، بل وكذلك في تمكين كل فرد من الحصول على الأغذية. وفي إعلان روما، التزم المشاركون بتحقيق الأمن الغذائي للجميع وتخفيض عدد الذين يعانون من سوء التغذية بحلول عام ٢٠١٥ بنسبة النصف. فالحكومات هي التي تتحمل في المقام الأول مسؤولية تحويل هذا الالتزام إلى أفعال ملموسة ولكن جهودها سيكون مآلها الفشل ما لم تتوفر بيئة دولية مواتية وما لم تحصل على تعاون من جانب المجتمع الدولي. وأضاف أن هذا ينطبق بوجه خاص على الدول الصغرى مثل غيانا، وأقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية. ولاحظ أن ظاهرتي العولمة وتحرير التجارة الحديثتين قد يترتب عليهما استبعاد هذه البلدان من الاقتصاد العالمي وإعاقة تحقيق الأمن الغذائي. وينبغي بالتالي للمجتمع الدولي ولمنظومة الأمم المتحدة أن يواصلا الاهتمام بهذه المشاكل، وبمشاكل الدين الخارجي، وتفشي الفقر، ونقص الموارد المخصصة للتنمية ولا سيما التنمية الزراعية.

٢٢ - **السيد سفيتو غورسكي** (أوروغواي): تحدث نيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الأمريكي الجنوبي والبلدان المنتسبة إليها فقال إن مسألة الأمن الغذائي تثير قلقا بالغا: سُجل خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية تراجع في نمو الإنتاج الزراعي العالمي مما أثر سلبا على البلدان التي تعد فيها التجارة مصدرا هاما للعمالة والنمو الاقتصادي والإيرادات الآتية من الصادرات. ولا تدخر الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الأمريكي الجنوبي والدول المنتسبة إليها أي جهد لتأمين التنمية الزراعية المستدامة، مع الحفاظ على التوازن اللازم بين التنمية وحماية البيئة. ويتطلب النمو السكاني فعالية أكبر في إنتاج السلع والخدمات والمحافظة في نفس الوقت على البيئة. وأضاف أنه لا بد من تحقيق التنمية الزراعية لتأمين الإنتاج الكافي من المواد الغذائية والحد من الفقر في نفس الوقت. وقد أنشأت الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الأمريكي الجنوبي بيئة مواتية ومستقرة في مجالي التجارة والاقتصاد الكلي، بغية تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وهو ما يعزز النمو الاقتصادي وقدرة الصادرات على المنافسة. بيد أن عملية إعادة التشكيل هذه لن تأتي ثمارها إلا إذا فتحت البلدان المتقدمة النمو أسواقها لسلع وخدمات البلدان النامية وأبدت انضباطا أكبر في استخدام المساعدات الرسمية وحقوق التعويض والتدابير المناهضة لإغراق السوق وذلك لتفادي الاتجاهات الحمائية التي تحد من الآثار المترتبة على تحرير التجارة.

٢٣ - ومضى يقول إن التنمية الزراعية ولا سيما زيادة الإنتاج يخفضان أسعار المستهلك ويرفعان الإيرادات الوطنية. وللتكنولوجيا أيضا دور في ذلك لأن تحقيق التقدم العلمي والتقني يساعد على تحسين الإنتاجية والإنتاج الزراعيين. وقد أيدت الدول الأعضاء في سوق بلدان المخروط الأمريكي الجنوبي الاتفاق في ذلك مع دول مجموعة كيرنس تحرير تجارة المنتجات الزراعية وإزالة الاختلالات التي لا تزال قائمة في هذا القطاع؛ وتشدد تلك الدول أيضا على ضرورة العمل على احترام الالتزامات التي تم إعلانها في جولة أوروغواي وتطبيق المادة ٢٠ من الاتفاق الذي عقدته منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة والذي ينص على إجراء مفاوضات متعددة الأطراف في نهاية عام ١٩٩٩. وتتمثل الأهداف الرئيسية في تحسين ظروف الوصول إلى مختلف الأسواق

وتعديل الاتفاق المتعلق بالزراعة، ولا سيما التدابير الانتقالية، والقيام عموما بتحرير التجارة في المنتجات الزراعية، وإزالة الحواجز الحمائية، مما سيساهم في تحقيق الأمن الغذائي اللازم على المستوى العالمي.

٢٤ - **السيدة كوي ينغ** (جمهورية الصين الشعبية): قالت إن البلدان الـ ١٨٦ المشاركة في قمة روما أعلنت عزمها على استئصال الجوع وسوء التغذية، وعلى تحقيق الأمن الغذائي للجميع. وإن المجتمع الدولي مدعو، من أجل تحقيق ذلك، إلى منح أولوية مطلقة إلى التنمية الزراعية المستدامة، وإلى الاعتناء بمشاكل التغذية، وإلى إزالة الآثار السلبية لتحرير تجارة المواد الزراعية، وإلى تعزيز التعاون الدولي. وإن الحكومة الصينية لا تزال تولي اهتماما كبيرا لمشاكل الزراعة والأغذية. وأضافت أن الزراعة هي أساس التنمية الاقتصادية الوطنية وأن الصين تحاول ألا تعتمد إلا على مواردها الوطنية فقط من أجل تحقيق اكتفائها الذاتي الغذائي. وأشارت إلى أن سياسات التنمية الزراعية التي توخاها حديثا المؤتمر الوطني الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني ترمي إلى تعميق الإصلاحات الريفية، وتأمين التنمية الزراعية والريفية، وإلى تحسين الهياكل الأساسية الزراعية، وتسخير العلم والتربية لفائدة التنمية الزراعية، والنهوض بعملية تخصص الزراعة وتحديثها وتكييفها مع الأسواق.

٢٥ - وقالت إن جمهورية الصين الشعبية تواجه مع ذلك مشاكل بيئية خطيرة كنقص الأراضي الصالحة للزراعة، وكمية الموارد المائية ونوعيتها، وتحات التربة. وقد وضعت الحكومة على هذا الأساس برنامج عمل للقرن ٢١ خاص بالصين يرمي إلى تحقيق التحديث الدائم للزراعة حتى القرن ٢١. وبالرغم من الضغوطات الديموغرافية الشديدة وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة ونقص عوامل الإنتاج وأوجه التخلف في الميدان التكنولوجي، فإن الصين ستبذل كل ما بوسعها لتحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها، وذلك ليس فقط من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أيضا للمساهمة في استئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على نطاق عالمي.

٢٦ - **السيد كا** (السنغال): قال إن بعض البلدان ما زالت في الوقت الحاضر تبدد الأغذية أو تتلفها، في الوقت الذي لا يستطيع فيه ما يربو على ٨٠٠ مليون شخص في شتى أنحاء العالم الحصول على القدر الأدنى الضروري للعيش. وأكد أن الجوع ليس مشكلة إنتاج فحسب، وإنما هو أيضا مشكلة توزيع. وقد أبرز مؤتمر القمة العالمي للأغذية أنه من العاجل إعداد استراتيجية عالمية لتحقيق الأمن الغذائي، والتزم المجتمع الدولي باستئصال الجوع، وفي مرحلة أولى، بخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقال إن تنفيذ برنامج عمل روما يجب أن ينجز على الصعيد الوطني من خلال تهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية ملائمة مع إعطاء الأولوية لإمكانية الحصول على قروض، ولتعزيز دور المرأة، وللتربية، وللعدالة الاجتماعية. ولاحظ أن الجهود الوطنية لن تكون كافية رغم ذلك ما لم تستكمل بشراكة عالمية حقيقية. وأكد أن مساهمة البلدان النامية في هذه الشراكة لا ينبغي أن تقتصر على الهبات الغذائية، بل يجب أن تشمل التخفيف من عبء المديونية، وتحديد أسعار ملائمة للمواد الأساسية، وتنشيط المساعدة الإنمائية الرسمية، وإنهاء الممارسات التجارية الحمائية.

٢٧ - وأثنى ممثل السنغال على منظمة الأغذية والزراعة وعلى الإصلاحات التي قامت بها من أجل تعزيز قدراتها على التدخل الميداني، ومن ذلك ترشيدها للإجراءات، وعملها على تحقيق لامركزية الوسائل، وعلى تقليص النفقات الإدارية. كما رحّب بالمبادرة التلفزيونية "تيليفود" التي جندت ما يقارب ٦٠ قناة تلفزيونية في العالم لجلب الانتباه لمشاكل التغذية، ورحّب أيضا بالمبادرة التي قام بها البنك الدولي من أجل التنمية الريفية.

٢٨ - واستطرد قائلا إن القطاع الزراعي يتصدر أولويات الخطة الخمسية التاسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٦-٢٠٠١) للسنغال التي تركز، في سياق زيادة لامركزية الإدارة، على تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار الخاص، ودعم التكنولوجيات الحديثة، وتنمية الهياكل الأساسية التحتية الريفية، وعلى تسهيل الحصول على القروض الزراعية، وعلى تحرير شبكات الإنتاج. وأضاف أن القطاع الزراعي يمثل، بالتالي، المحرك الأساسي للاستراتيجية الرامية لمكافحة الفقر واستئناف النمو الاقتصادي المطرد، من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

٢٩ - **السيد أللنويك** (رئيس وحدة الأغذية في شعبة البرامج): قال إن سوء التغذية ليس حكرا على البلدان التي تعاني من حالات طوارئ، وإنما هو يعوق تنمية العالم كله ويمس بالحقوق الأساسية لما يقارب سدس سكان العالم ويؤدي إلى وفاة ما لا يقل عن ٦ ملايين طفل سنويا، في حين أن نقص الفيتامينات الأساسية يضر بالصحة البدنية والعقلية لملايين الأشخاص الآخرين. وقد أشار تقرير حديث صادر عن المعهد الوطني لبحوث السياسات الغذائية إلى اشتداد النقص الغذائي في البلدان النامية وإلى أن الأمن الغذائي أصبح أمرا يبعث على الانشغال بصفة متزايدة في عالم يشكو ثلث الأطفال فيه من سوء التغذية. وقال إنه من الجدير أن نتساءل حول التعريف الدقيق للأمن الغذائي وحول الدور الذي يؤديه في مكافحة سوء التغذية ولا سيما داخل الأسرة.

٣٠ - ولاحظ في هذا المجال أن المسؤولية تقع في المقام الأول على كاهل النساء فيما يخص الأمن الغذائي وما يترتب عليه من مهام سواء في زراعة المواد الغذائية أو إعداد الأغذية. فإليها يعود أمر تأمين الغذاء للأطفال، وتأمين العناية الصحية والوقاية الصحية في المنزل. وفضلا عن ذلك، فبما أن الوضع الغذائي للأم يحدد إلى درجة كبيرة الوضع الغذائي لأطفالها فإن بإمكان الأم، أكثر من أي شخص آخر، أن تحول دون استمرار حلقة الوهن البدني. ولمقاومة سوء التغذية إذن، ينبغي ألا نكتفي بالتدخل على مستوى التقنيات الزراعية والتجارة: حيث أن الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين إنتاج وتوزيع المواد الغذائية يجب أن تصحبها تدابير أخرى تعتني بالصحة والوقاية الصحية، وإمداد الأسر بالمياه الصالحة للشرب، ويكون للمرأة فيها دور أساسي على جميع الأصعدة.

٣١ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من التقدم الكبير المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل فإنه لم يقض بعد على سوء تغذية الأطفال. ولا بد، لتجاوز هذا القصور، من اعتماد استراتيجيات للتنمية بالتشاور مع جميع الأطراف. ولا بد أيضا من إقامة شراكة أوسع ترمي إلى تمكين الأكثر فقرا من أخذ أمورهم الاجتماعية والاقتصادية بأيديهم. وإن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من جانبها تقترح مواصلة السعي إلى تحقيق هدف خفض عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية لنسبة النصف بحلول عام ٢٠٠٠؛ وهي تقترح أيضا اتخاذ تدابير كفيلة بتحسين الحالة الصحية والغذائية للنساء قبل الحمل وأثناءه وأثناء الإرضاع؛ ومواصلة العمل من أجل تحقيق التصديق على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتطبيقها؛ والقيام، بمزيد من الحزم، بتشجيع الرضاعة الثديية وتشجيع احترام المدونة الدولية للاتجار بالمواد البديلة للبن الأم؛ كما تقترح اليونيسيف، أخيرا، وضع مؤشرات للحالة الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمرأة والطفل، في إطار العمل على جمع البيانات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي، الذي بدأ في سياق مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

٣٢ - وأضاف أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة، في إطار المنظور ذاته، قد اختارت التغذية كموضوع لتقريرها عن حالة الأطفال في العالم لعام ١٩٩٧، وهي تساهم من خلال برامجها القطرية في تطبيق خطة العمل التي

وضعها مؤتمر القمة العالمي للأغذية والتي تركز على الدور الأساسي للمرأة وعلى أهمية الرضاعة الثديية وعلى ضرورة إعطاء أولوية للعناية بالأطفال ولا سيما بالبنات منهم.

٣٣ - **السيد غراس** (المدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأغذية العالمي): قال إن مؤتمر القمة العالمي للأغذية كان حدثا ذا أهمية أساسية بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي الذي يساهم بصفة فاعلة في تطبيق برنامج العمل لمؤتمر القمة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة.

٣٤ - وأضاف أن برنامج الأغذية العالمي أكد بانتظام في إطار الأعمال التحضيرية للقمة، على ضرورة إقامة الصلة بالجماعات والأسر الأكثر حرمانا. وقد تم إبراز عدد من المواضيع الهامة: في المقام الأول، تم توضيح أن المناقشة بشأن الأمن الغذائي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار البعد البشري وألا تقتصر على جهود إنتاج الأغذية نظرا لأن الجوع إنما هو سبب للفقر وليس نتيجة له. ومن جهة أخرى، استئصال الجوع بأسرع ما يمكن باعتبار أن كل جيل يعاني من سوء التغذية يؤثر على مستقبل الجيل التالي. كما كانت المرأة موضوعا رئيسيا آخر إذ ارتئي أنها في صميم جميع الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة سوء التغذية نظرا لأهمية دورها في مجال الأمن الغذائي. وقال إن تحرير الأسواق نتيجة لجولة أوروغواي، عنصر إيجابي حيث أنه يفتح آفاق مشجعة، لكن يتعين أيضا على المجتمع الدولي أن يضع في الاعتبار الآثار المحتملة للقرار المتخذ في مراكش بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية لجولة أوروغواي على الأمن الغذائي للبلدان النامية في الأعوام المقبلة. وأضاف أن برنامج الأغذية العالمي قد أكد مجددا أن الأمن الغذائي مرهون باستتباب السلام، إذ أن المناطق التي تعاني من الاضطرابات السياسية هي التي تعاني من المجاعة أكثر من غيرها.

٣٥ - واستطرد قائلا إن أنشطة برنامج الأغذية العالمي مرتبطة على نحو وثيق بالالتزامات السبعة المعلنة بموجب خطة العمل، وكذلك بما يقارب نصف أهداف تلك الخطة. ولاحظ أن برنامج الأغذية العالمي يركز أنشطته، بصفة خاصة، على ثلاث مجالات. فهو يسعى، أولا، إلى ضمان التواصل بين أنشطته الموجهة للإغاثة الطارئة ومرحلة التشييد والتأهيل التي تليها. وهو في المقام الثاني، وتبعا لما أشار به مؤتمر بيجين ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، يشدد على الدعم المقدم للمرأة خاصة في حالات الطوارئ. وقد التزم البرنامج، ثالثا، بتكريس ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من موارده المخصصة لأنشطة التنمية للبلدان ذات الدخل المنخفض والتي تشكو من عجز في الأغذية، وما لا يقل عن ٥٠ في المائة لأقل البلدان نموا.

٣٦ - **السيد زاري زار** (جمهورية إيران الإسلامية): ضم صوته لما جاء في كلمة جمهورية تنزانيا المتحدة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة موضوعان يكتسيان أهمية حاسمة بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وبالفعل، فإن الزراعة هي أحد المصادر الأساسية للدخل بالنسبة للسكان. وهي، بالإضافة إلى ذلك، تسمح بإيجاد العمالة ومكافحة الفقر. ويمكن للسياسات الزراعية، على نحو ما هو مذكور في الخطة للتنمية، أن تسمح بتحقيق نتائج ممتازة إذا ما سعت للزيادة من إنتاج الأغذية ولتعبئة حجم أكبر من الموارد ولإدماج الزراعة من جديد في الإطار العام للتنمية الاقتصادية.

٣٧ - وأردف قائلا إنه يتعين حتما على المجتمع الدولي، من جانبه، أن يساند السياسات الزراعية من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في قطاع زراعات الأغذية، والتعاونيات، التي تشهد حاليا ازدهارا كبيرا في البلدان النامية، وكذلك بالعمل على تحسين شبكة المعالجة والنقل والتوزيع للمواد الغذائية وغيرها من

المنتجات الزراعية، والاتجار بها. ولكن هذه المساعدة يجب ألا تقتصر على تقديم الموارد المالية وعلى نقل التكنولوجيا والكفاءات التقنية. يجب، خاصة، أن يشارك المجتمع الدولي في تهيئة البيئة الملائمة ولا سيما من خلال فتح أسواقه للمواد الزراعية للبلدان النامية. وبالفعل، فإن السياسات الوطنية، وإن كان لها دور هام، لا تستطيع أن تنجح إلا في إطار دولي ملائم.

٣٨ - واستطرد قائلا إن توفر الأراضي الصالحة للزراعة والمياه العذبة هما الشرطان الأساسيان للتنمية الزراعية. ولكن ذلك في حد ذاته لا يكفي: ذلك أنه يتعين أيضا إدارة هاتين الثروتين بطريقة رشيدة لكي يمكن زيادة الإنتاجية، وإلا فإن تدهور نوعية الأراضي وتردي خصوبة التربة، والتصحر ستؤدي إلى الإضرار بالزراعة بدرجة كبيرة خاصة في البلدان النامية. ولاحظ أن الجفاف ونقص المياه العذبة ظاهرتان أخريان تتكرران في هذه البلدان ولهما تكلفة اقتصادية هائلة من حيث الخسائر الكبيرة في الإنتاج وتبديد المدخلات والتأخيرات في عملية التنمية. وقال إن الإمداد بالمياه العذبة يجب أن يكون أحد الجوانب الأساسية لكل برنامج عمل، إذ تتوقف عليه الزيادة في الإنتاج العالمي للأغذية، ويتطلب هذا أيضا الانتقال إلى الزراعات ذات الغلة المرتفعة مع كل ما يتطلبه ذلك من استعمال للأسمدة ومقاومة الطفيليات. والواقع هو أنه أصبح من الصعب بصورة متزايدة توفير المياه الضرورية للأنشطة الزراعية، خاصة في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا. فأغلب البلدان التي يتمثل أكبر جزء من أقاليمها في أراض قاحلة هي بلدان مستوردة للموارد الغذائية، والأمن الغذائي بالنسبة إليها مرتبط ارتباطا وثيقا بقوة وضعها التجاري واحتياطيها من العملة الصعبة. ويتعين على هذه البلدان أيضا أن تستعمل أفضل الطرق التقنية والزراعية، حتى على الصعيد الإداري، في هذا القطاع الذي يتطلب الآن أكثر فأكثر تقنيات متطورة وبالتالي مكلفة. وأردف قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهدا كبيرا عن طريق تقديم رؤوس الأموال ونقل الكفاءات والتكنولوجيا.

٣٩ - وأضاف أن مؤتمر القمة العالمي للأغذية كان مبادرة جماعية ترمي إلى مكافحة سوء التغذية والجوع المزمنين في العالم بإعداد خطة كفيلة باستئصال الجوع وكفالة الأمن الغذائي تكريسا لحق كل إنسان في الحصول على ما يكفيه من الغذاء.

٤٠ - وذكر أن جميع الإعلانات التي أصدرها المجتمع الدولي وأجهزة الأمم المتحدة في هذا الاتجاه يجب أن تتجسد بفضل توفر إرادة سياسية حازمة. ولا بد من التنسيق الفعال ضمن منظومة الأمم المتحدة ومع أجهزة أخرى مثل مؤسسات بريتون وودز وأمانات الاتفاقيات الكبرى المعنية بالتصحر وبالتنوع الحيوي وبالتغيرات المناخية، من أجل تجنب تداخل الأنشطة وزيادة الفعالية في استعمال الموارد المالية وكذلك البشرية.

٤١ - **السيد كفالهايم** (النرويج): قال إن الحكومات التي شاركت في مؤتمر القمة العالمي للأغذية أكدت بوضوح أن الحصول على تغذية سليمة ومتوازنة حق أساسي. وأضاف أن عدد الذين يعانون من سوء التغذية لم ينخفض بالرغم من أن إنتاج المواد الغذائية قد ازداد بأكثر سرعة من ازدياد عدد السكان في العالم في السنوات العشر الماضية. وحيث أن الفقر هو السبب الأساسي لانعدام الأمن الغذائي فإنه لا بد من أخذه بعين الاعتبار وإعطائه الأولوية في مكافحة سوء التغذية. وينبغي، بالتالي، تناول مسألة الأمن الغذائي في إطار أوسع، والاهتمام في نفس الوقت بالمسائل المتصلة بوصول الأسر إلى الأنشطة الإنتاجية، وبالمساواة بين الجنسين، وبالإصلاح العقاري، وبالبيئة.

٤٢ - واستطرد قائلا إن خطة العمل تؤكد على ضرورة التركيز أساسا على المبادرات الوطنية وعلى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم والتشجيع ببذل جهود كبيرة في التعاون والتشاور من أجل تحسين الفعالية. ولئن كان لمنظمة الأغذية والزراعة وللصندوق الدولي للتنمية الزراعية دور مرموق في متابعة مؤتمر القمة، فإن على كل الأجهزة المختصة الأخرى أن تتعاون في هذا الاتجاه تحت إشراف لجنة التنسيق الإدارية. وتؤكد النرويج بصفة خاصة على المساهمة في الأنشطة الميدانية التي يقدمها المنسقون المقيمون لأجهزة الأمم المتحدة، والأفرقة المواضيعية التي تشارك فيها الحكومات الوطنية وشركاؤها الداخليون والخارجيون بمن فيهم المنظمات غير الحكومية، مكرسين بذلك نوع العملية القائمة على المشاركة الذي ما انفكت النرويج تدعو له. وعلى صعيد آخر، ذكر أنه ينبغي مراعاة المقترحات الإصلاحية التي بيَّنها الأمين العام في تقريره المعنون "تجديد منظمة الأمم المتحدة: برنامج إصلاحي" (A/51/950).

٤٣ - وفي الختام، ذكر الوفد النرويجي أن تطبيق خطة العمل لمؤتمر القمة العالمي للأغذية ومتابعتها يجب أن تندرج ضمن سياق جولة كبرى من المؤتمرات التي جرت في التسعينات، ومن هذه المؤتمرات تلك المتعلقة بالتصحر وبالتنوع الحيوي. وإن متابعة كل هذه المؤتمرات تمثل عبئا ثقيلا بالنسبة لعدد كبير من الدول والأجهزة، ويتعين حينئذ تبسيط إجراءات الإبلاغ، نظرا لأن إنجاح القمة يرتبط في نهاية الأمر بفعالية التدابير التي اتخذتها جميع الجهات المعنية على الصعيد الوطني والدولي.

٤٤ - **السيد فايغبن** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قال إن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة لم يتمكن من الحضور، وسيحاط علما بجميع الملاحظات التي أدلي بها أثناء النظر في البند قيد الدراسة ولا سيما المسائل البالغة الأهمية التي أثارها ممثل الاتحاد الروسي، الذي سيتلقى الردود اللازمة عن طريق القنوات الثنائية. وسيجري، من جهة أخرى، إعلام مجلس منظمة الأغذية والزراعة بما جد من أحداث منذ انعقاد مؤتمر القمة، كما أن نتائج أعمال ذلك المؤتمر ستحال إلى اللجنة الثانية.

**رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥**